# الفرص الممكن توظيفها في انفتاح العراق على الدول الاقليمية ومستقبلها


**إعداد الأستاذ المساعد**

**الدكتور**

**وميض فارس صعب**

**جامعة تكريت/كلية العلوم الأسلامية**

**7701809077/Dr.wamedh.faris@gmail.com**

**&**

**الأستاذ المشارك الدكتورة**

**سهير زكي الحلواني**

**جامعة مينيسوتا الأمريكية/قسم الدراسات الاسلامية باللغة الانكليزية**

**09613837264/Sohier.halawani@gmail.com**


**1445هـ - 2024م**

# بسم الله الرحمن الرحيم

## الملخص

يعتبر العراق، المعروف تاريخياً ببلاد ما بين النهرين، مهد الحضارات الإنسانية التي قدمت إسهامات كبيرة في مجالات الكتابة، القانون، الفلك، والرياضيات، كما كان مركزاً للابتكار في العصور القديمة، حيث تم تطوير أولى اللغات المكتوبة والأعمال الأدبية، بالإضافة إلى تحقيق تقدمات كبيرة في العلوم والفلسفة.

وفي العصور الإسلامية، أصبحت بغداد عاصمة للخلافة العباسية ومركزاً للثقافة والعلم خلال العصر الذهبي الإسلامي، مما جعلها واحدة من أهم المدن في العالم آنذاك.

ولا ننسى أهمية النفط العراقي في المنطقة.

هذا الإرث التاريخي الغني يجعل العراق ذا أهمية كبيرة ليس فقط في المنطقة، بل على مستوى العالم بأسره.

لكن الحرب الأخيرة زعزعت الاستقرار وأدت إلى إعاقة سبل التطور والانفتاح وعرقلت العديد من سبل التقدم في جميع المجالات.

لكن خلفيته التاريخية الغنية وثقافته المتنوعة، تدفع بهذا البلد للوقوف على أعتاب مرحلة جديدة من الانفتاح والتعاون مع الدول الإقليمية، وهذا الانفتاح يحمل في طياته العديد من الفرص التي يمكن أن تُستثمر لتعزيز الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي.

ومن خلال استغلال هذه الفرص، يمكن للعراق أن يعزز مكانته كدولة فاعلة في

المنطقة، ما يفتح آفاقاً جديدة للتعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي.

من هنا فإن المستقبل يحمل العديد من التحديات والفرص التي يجب تطبيقها والاستفادة منها .

وللبحث عن ماهية هذه الفرص لا بد من طرح إشكالية رئيسة وهي:

**ما هي الفرص التي ممكن توظيفها في انفتاح العراق على الدول الاقليمية ومستقبلها؟**

ويندرج تحتها عدة أسئلة :

**-ما هي القطاعات الاقتصادية التي ستستفيد من انفتاح العراق على الدول الاقليمية؟**

**-كيف يمكن تعزيز الاستقرار الأمني في العراق؟**

**-كيف يمكن أن يكون للتكنولوجيا دور فعّال في تطوير القطاعات المختلفة؟**

الكلمات المفتاحية:

الفرص، إنفتاح، الدول الإقليمية.

# Abstract

Iraq, historically known as Mesopotamia, is the cradle of human civilizations that have made significant contributions in the fields of writing, law, astronomy, and mathematics. It was also a center of innovation in ancient times, where the first written languages and literary works were developed, along with major advancements in sciences and philosophy. In the Islamic eras, Baghdad became the capital of the Abbasid Caliphate and a center of culture and knowledge during the Islamic Golden Age, making it one of the most important cities in the world at that time.

And let's not forget the importance of Iraqi oil in the region.

This rich heritage gives Iraq great significance not only in the region but also globally.

However, the recent war has destabilized the country and hindered paths of development and openness, obstructing progress in various fields.

Nevertheless, Iraq’s rich historical background and diverse culture drive this country to stand on the threshold of a new phase of openness and cooperation with regional countries. This openness carries with it many opportunities that can be invested in to enhance political stability and economic growth. By exploiting these opportunities, Iraq can strengthen its position as an active state in the region, opening new horizons for economic, commercial, and cultural cooperation. Thus, the future holds many challenges and opportunities that must be applied and utilized.

To explore the nature of these opportunities, a major question must be posed:

**- What opportunities can be utilized in Iraq's openness to regional countries and their future?**

This includes several sub-questions:

**-What economic sectors will benefit from Iraq's openness to regional countries?**

**-How can security stability in Iraq be enhanced?**

**-How can technology play an effective role in developing various sectors?**

**Keywords**: opportunities, openness, regional countries.

# المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد△ المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله الطيبين وصحبته الغر الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

**أما بعد:**

في السنوات الأخيرة، شهد العراق تحولات كبيرة على مختلف الأصعدة، مما أتاح له فرصًا جديدة للتعاون والانفتاح على الدول الإقليمية. ويُعد هذا الانفتاح فرصة ذهبية لتعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية مع دول الجوار، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار في المنطقة.

## 1- أهمية موضوع البحث:

من هنا تأتي أهمية هذا الموضوع من الدور المحوري الذي يمكن أن يلعبه العراق في تحقيق التوازن الإقليمي، خاصة في ظل التوترات السياسية والأمنية التي تشهدها المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للعراق من خلال تعزيز التعاون مع الدول الإقليمية أن يستفيد من الاستثمارات الأجنبية والتبادل التجاري، مما يسهم في تحسين الاقتصاد الوطني ورفع مستوى المعيشة للمواطنين.[1]

## 2-أسباب اختيار الموضوع:

ومن الأسباب التي دعتنا لاختيار هذا الموضوع:

-البحث في كيفية تعزيز الاستقرار السياسي والأمني: إن انفتاح العراق على جيرانه يمكن أن يسهم في تعزيز الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة، من خلال بناء علاقات تعاون وشراكة مع الدول المجاورة.

-السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية: يمكن للعراق أن يستفيد من الفرص الاقتصادية المتاحة من خلال التعاون مع الدول الإقليمية، مثل زيادة الاستثمارات الأجنبية وتطوير البنية التحتية وتعزيز التجارة البينية.

-العمل على تحقيق التوازن الإقليمي: يلعب العراق دورًا مهمًا في تحقيق التوازن الإقليمي، خاصة في ظل التنافس بين القوى الإقليمية مثل إيران والسعودية وتركيا. كما أن انفتاحه يمكن أن يعزز من دوره كعامل توازن في المنطقة.

-تحقيق التعاون الثقافي والاجتماعي: يمكن أن يسهم الانفتاح في تعزيز التبادل الثقافي والاجتماعي بين العراق والدول المجاورة، مما يعزز من التفاهم والتعايش السلمي بين الشعوب.

-كيفية استغلال الموارد الطبيعية: زيادة إنتاج العراق من النفط واتساع تأثيره في سوق الطاقة العالمي يمكن أن يمنحه دورًا وتأثيرًا أكبر على المستويين العالمي والإقليمي.

## 3-إشكالية البحث:

لقد جاءت صحائف هذا البحث المتواضع لتطرح إشكالية رئيسة يندرج تحتها أسئلة عدة، يحاول البحث الإجابة عنها، للوصول إلى الهدف والخلوص إلى النتائج المرجوة منه، والغايات المأمولة من ورائه، وذلك على النحو الآتي:

**ما هي الفرص التي ممكن توظيفها في انفتاح العراق على الدول الاقليمية ومستقبلها؟**

**-ما هي القطاعات الاقتصادية التي ستستفيد من انفتاح العراق على الدول الاقليمية؟**

**-كيف يمكن تعزيز الاستقرار الأمني في العراق؟**

**-كيف يمكن أن يكون للتكنولوجيا دور فعّال في تطوير القطاعات المختلفة؟**

## 4-منهج البحث:

بما أن هذا البحث داخل بمجمله في كنف فن الدراسات الإسلامية، بالتالي فإنه لن يخرج عن استخدام مناهجها، ولذا فهو يقوم على مناهج رئيسة المنهج الاستقرائي التحليلي، وذلك بتتبع القضايا المتعلقة بموضوع البحث واستخراجها من مظانها، ثم دراستها وتحليلها حسب ما تقتضيه

القواعد العلمية.

## 5-خطة البحث:

قسم البحث إلى مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

- **المقدمة:**

وتحتها العناصر الآتية:

- **العنصر الأول:** أهمية موضوع البحث.
- **العنصر الثاني:** أسباب اختيار الموضوع.
- **العنصر الثالث:** إشكالية البحث.
- **العنصر الرابع:** منهج البحث.
- **العنصر الخامس:** خطة البحث.

- **التمهيد:** ويتضمن تحديد بعض مصطلحات البحث.

وتحته مقصدان:

- **المقصد الأول:** تحديد معنى كلمة الفرص.
- **المقصد الثاني:** تحديد معنى كلمة إنفتاح.
- **المقصد الثالث:** تحديد معنى كلمة الدول الإقليمية.

-**المبحث الأول:** الخلفية التاريخية والسياسية للعراق.

وتحته مطلبان:

- **المطلب الأول:** تاريخ العلاقات الإقليمية للعراق.
- **المطلب الثاني:** التغيرات السياسية الأخيرة وتأثيرها على العلاقات الإقليمية.

-**المبحث الثاني:** الفرص الاقتصادية من الاستثمارات والتبادل التجاري التي تساهم في انفتاح العراق على الدول الاقليمية

وتحته مطلبان:

-**المطلب الأول:** الفرص الاقتصادية من الاستثمارات مع الدول الاقليمية.

وينقسم إلى مقصدين:

**المقصد الأول:** قطاع النفط والغاز

**المقصد الثاني:** القطاع الزراعي والصناعي والحيواني وقطاع الخدمات.

–**المطلب الثاني:** دراسة التبادل التجاري بين العراق والدول الاقليمية المجاورة.

**- الخاتمة: وتتضمن** أهم النتائج للبحث.

***

# التمهيد

# تحديد بعض مصطلحات البحث

وتحته ثلاثة مقاصد:

- **المقصد الأول:** تعريف معنى كلمة الفرص.
- **المقصد الثاني:** تعريف معنى كلمة إنفتاح.
- **المقصد الثالث:** تعريف الدول الإقليمية.

***

**المقصد الأول:** تعريف معنى كلمة الفرص.

"الفرص (جمع فرصة): الوقت أو الحالة الملائمة التي تمكن شخصًا من فعل شيء أو تحقيق هدف. تشير إلى الظروف أو الأوضاع التي تكون فيها الفرص متاحة للاغتنام أو التنفي" [1]

- **المقصد الثاني:** تعريف معنى كلمة إنفتاح.

"تُعرَّف كلمة "انفتاح" في المعجم الوسيط بأنها قبول وتقبّل للأفكار الجديدة والمتنوعة، والانفتاح على الثقافات والتجارب المختلفة." [2]

-**المقصد الثالث:** تعريف الدول الإقليمية:

الدول الإقليمية هي الدول التي تمتلك نفوذاً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً كبيراً في منطقة جغرافية معينة وتستطيع التأثير على الأحداث والتطورات في تلك المنطقة. يمكن اعتبارها كقوى رئيسية ضمن النطاق الإقليمي الخاص بها. [3]

---

[1] **المعجم الوسيط**، القاهرة، مجمع اللغة العربية، 2011م، ص854.

[2] المصدر السابق، ص

[3] انظر: المصدر السابق، ص

## المبحث الأول
## الخلفية التاريخية والسياسية للعراق

وتحته مطلبان:

- **المطلب الأول:** تاريخ العلاقات الإقليمية للعراق.

- **المطلب الثاني:** التغيرات السياسية الأخيرة وتأثيرها على العلاقات الإقليمية.

**المطلب الأول:** تاريخ العلاقات الإقليمية للعراق.

لقد شهد العراق على مرّ العصور نشوء حضارات عظيمة كانت لها الأثر العظيم على حضارته، ومن هذه الحضارات: السومرية[1]، الأكادية[2]، البابلية[3]، الآشورية[1].

---

(1) السومريون هم أحد أقدم الشعوب في التاريخ، وقد سكنوا منطقة جنوب شبه الجزيرة العربية، والتي تشمل اليوم العراق وسوريا ولبنان والأردن والسعودية وقطر والكويت والإمارات وبعض أجزاء البحرين والأردن. عاشوا في الفترة بين حوالي 4500 قبل الميلاد وحوالي 1900 قبل الميلاد، وقد أسسوا مملكة سومر، وهي واحدة من أقدم الممالك في العالم. كانوا معروفين بإبداعهم في الهندسة المعمارية والفنون والتجارة والزراعة. انظر: صموئيل نوح كريمر، السومريون: **حضارة بلاد الرافدين الأولى**، الولايات المتحدة الأميركية، مطبعة جامعة شيكاغو، 1963م، ط2،ص10-15.

(2) الأكادية هم مجموعة عربية تُعرف أيضًا باسم "الأقادية" أو "الأقادة". يُعتقد أنهم جزء من القبائل العربية التي استقرت في منطقة الجزيرة العربية قبل الإسلام. كانوا يعيشون في منطقة تُعرف اليوم بالأردن والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. كانوا يتمتعون بثقافة وتقاليد فريدة ولهم دور كبير في تاريخ الجزيرة العربية. انظر: جورج كيرك، **التاريخ الموجز لبلاد ما بين النهرين**، الولايات المتحدة الأميركية، مطبعة جامعة شيكاغو، 1965م، ص 30-35.

(3) البابليون هم شعب قديم عاش في منطقة جنوب شرق العراق، وهم من أبرز القبائل السامية التي استقرت في مدينة بابل. تاريخياً، كانت بابل عاصمة لمملكة بابلية، واحدة من أقدم وأهم الممالك في التاريخ القديم. البابليون كانوا معروفين بتطويرهم الهندسي والثقافي، وكانوا يستخدمون الحجر الرملي في بناءهم وكانوا أول من استخدموا الأسوار الحجرية. انظر: ليونارد ويلسون، **البابليون وتاريخهم**، المملكة المتحدة، مطبعة جامعة أوكسفورد، 1973م، ط1، ص 1-13.

وقد ساهمت هذه الحضارات بشكل كبير في تطوير الحضارة الثقافية لهذه الدولة.

وبعد الفتح الاسلامي أصبح العراق مركزاً للخلافة العباسية التي نهضت به إلى العصر الذهبي للعلوم والفنون.

وبقي العراق جزءاً من الإمبراطورية العثمانية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث احتلته بريطانيا وأصبح تحت إدارتها المباشرة حتى نيله الاستقلال عام 1932. وبفضل موقعه الجغرافي الاستراتيجي وتاريخه العريق، لعب العراق دوراً محورياً في العلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط. [2]

فقبل العام 2003م كانت العلاقات بين العراق ودول الخليج متوترة بسبب الغزو العراقي للكويت عام 1990م، ممّا أدّى إلى حرب الخليج الثانية وتدهور العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي. [3]

وهذه الأزمات السياسية المتكررة، بما في ذلك الصراعات بين الأحزاب السياسية المختلفة، والتي أثرت على استقرار الحكومة وتشكيلها، أدت إلى تراجع الثقة في النظام السياسي وزيادة التوترات الداخلية.

وهذا التوتر كان له التأثير الكبير على العلاقات مع الدول المجاورة. فالصراع الإيراني–الأميركي، على سبيل المثال، له تأثير مباشر على الوضع السياسي في العراق،

---

[1] الآشوريون هم مجموعة عرقية تعود أصولها إلى منطقة شمال بلاد ما بين النهرين (المعروفة اليوم بشمال العراق وأجزاء من تركيا وإيران وسوريا). كانت الآشورية إحدى أقدم الإمبراطوريات في العالم، وقد تميزت بإنجازاتها في مجالات الفنون والهندسة والعلوم. انظر: ألبيرك بوشر، **تاريخ الآشوريين**، الولايات المتحدة الأميركية، مطبعة جامعة ستانفورد، 1991م، ط2، ص 16–23.

[2] انظر: فيليب إيريس، **تاريخ العراق الحديث**، المملكة المتحدة، مطبعة جامعة كامبريدج، 1984م، ط3، ص 100–120.

[3] انظر: وليام كليفلاند، **تاريخ الشرق الأوسط الحديث**، مطبعة جامعة أوكسفورد، 2013م، ط6، ص 378–400.

حيث تتنافس القوى الإقليمية على النفوذ داخل البلاد. [1]

## **المطلب الثاني:** التغيرات السياسية الأخيرة وتأثيرها على العلاقات الإقليمية.

تعد المتغيرات الإقليمية من العوامل المؤثرة في مكانة العراق المستقبلية في المنطقة بفعل تأثيرها المباشر أو غير المباشر سواء أكان التاثير سلبيا أم ايجابيا، إذ تشمل البيئة الإقليمية المحيطة بالعراق دولا ذات ثقل كبير ومهمة للتأثير في مستقبل الإستراتيجية الأميريكية ليس في العراق والخليج العربي فحسب، بل تمتد لتشمل منطقة الشرق الأوسط ككل. [2]

وفي ظل هذا التوتر نجد أن العلاقات الإقليمية للعراق قد تأثرت بالعديد من الأحداث الكبرى، وأدّت إلى تغير العلاقات الدبلوماسية مع الدول المجاورة مثل الأردن والكويت وسوريا وإيران وذلك بناءً على الظروف السياسية والاقتصادية.

وبعد الغزو الأميركي للعراق وسقوط نظام الحكم الموجود، سعى العراق إلى تحسين علاقاته مع دول الخليج، وشهدت هذه الفترة زيارات متبادلة بين المسؤولين العراقيين والخليجيين، وبدأت تظهر بوادر تعاون اقتصادي وأمني خاصة بعد عام 2014. [3]

أيضاً تحسنت العلاقات بين إيران والعراق بعدما كانت متوترة للغاية في السنوات الأخيرة. [4]

وهذه التغيرات السياسية أدت إلى تحديات أمنية كبيرة، وأنشأت فرص اقتصادية مثل زيادة التعاون في مجال الطاقة والنفط بين العراق والدول المجاورة بما في ذلك إيران وأدّت إلى تعاوناً في

---

[1] انظر:

Talcott Parsons, **Structure and process in modern societies**, New York Free - Press.1960,PP. 240-241.

[2] انظر: **التقرير الإستراتيجي العراقي**، العدد الأول، 2008، ص 193.

[3] انظر: محمد الجابري، **العراق بعد الغزو: تحديات وآفاق**، دار النشر العربي، 2010م، ط1، 220-240.

[4] انظر: فيليب إيريس، **تاريخ العراق الحديث**، مطبعة جامعة كامبريدج، 1984م، ط3، ص 160-180.

مجالات متعددة، بما في ذلك السياسة والأمن والاقتصاد. [1]

أيضاً شهدت العلاقات بين العراق وتركيا تقلبات كثيرة خاصة فيما يتعلق بقضايا المياه والأمن ومكافحة حزب العمال الكردستاني شمال العراق بعدما اتخذها قاعة له.

لكن بالرغم من التوترات كان هناك تعاون اقتصادي كبير بين البلدين خاصة في مجالات التجارة والطاقة. [2]

كذلك الأمر مع سوريا أنه بالرغم من التوتر في العلاقات السياسية، إلا أنه كان هناك فترات من التعاون خاصة في مجالات التجارة والنقل. [3]

إذن يمكننا القول أن هناك العديد من المتغيرات التي تلعب دورها على المستوى السياسي الداخلي للعراق لتعكس مدى إمكانية تحقيق الاستقرار الخارجي ومن ثمّ تأثيره في مدى إمكانية الدور الإقليمي المتوقع للعراق، ومن هذه التغيرات:

-طبيعة النظام السياسي
-التعددية الحزبية للعراق.
-المقاومة العراقية.
-الاستقرار السياسي-الاجتماعي ومدى التجانس الذي يتسم به الواقع الاجتماعي للدولة. [4]

---

[1] انظر: أحمد عبد الجبار، **تحولات السياسة والأمن في العراق وتأثيراتها الإقليمية**، مقال من مجلة الشؤون الدولية، 2022م، ص 45-67.

[2] انظر: أحمد محمد، **العلاقات العراقية-التركية: بين التعاون والتوتر**، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2018م، ط2، ص 120-140.

[3] انظر: فؤاد عبد الله، **العلاقات العراقية-السورية: تاريخ من التوتر والتعاون**، دار الكتب العلمية، 2015م، ط1، ص 200-220.

[4] انظر: جمال ناصر جبار الزيداوي، **دراسات دستورية، بغداد**، مركز العراق للدراسات، دار الصنوبر، 2009م، ط1، ص 260-261.

## المبحث الثاني

## الفرص الاقتصادية من الاستثمارات والتبادل التجاري التي تساهم في انفتاح العراق على الدول الاقليمية

يتكون الاقتصاد العراقي من عدة قطاعات:

أهمها النفط والغاز ثمّ القطاع الزراعي والصناعي والحيواني وقطاع الخدمات.

ومن هنا ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

-**المطلب الأول:** الفرص الاقتصادية من الاستثمارات مع الدول الاقليمية.

وينقسم إلى مقصدين:

**المقصد الأول:**قطاع النفط والغاز

**المقصد الثاني:** القطاع الزراعي والصناعي والحيواني وقطاع الخدمات.

-**المطلب الثاني:** دراسة التبادل التجاري بين العراق والدول الاقليمية المجاورة.

**المطلب الأول:** الفرص الاقتصادية من الاستثمارات مع الدول الاقليمية.

يعد النفط والغاز من أهم السلع التي يتم تبادلها بين العراق والدول المجاورة، حيث يعتمد العراق بشكل كبير على صادرات النفط في تحقيق إيرادات الدولة.

1-**المقصد الأول:**قطاع النفط والغاز:

يشكل النفط في العراق المصدر الأكبر للدخل القومي، لكن هذا القطاع قد عانى الكثير من الدمار خلال الحروب، وكل ما بذل من جهود إصلاحية لا تزال طفيفة جدا حتى الآن، لذلك يتطلب من الحكومة العراقية السعي الدؤوب لإنهاء خضوع العراق لقرارات مجلس الأمن الصادرة عقب الاحتلال الأمريكي التي تعطي الولايات المتحدة الحق في إدار أموال البلد الذي تحتله.

كما أن تطوير القطاع النفطي يحتاج إلى الاستثمار الأجنبي بشرط أن يضع مصلحة البلاد أولاً وذلك عبر عقود الخدمة والإستثمار المُحددة من قبل قانون النفط والغاز بشكل صحيح.[1]

---

[1] انظر: خضير عباس النداوي، **السياسة النفطية في العراق بعد 2003 بين المحددات السياسة والأبعاد الاقتصادية**، الإمارات العربية المتحدة، دبي، آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، أيار 2010م، العدد68،

كما أكدت أحداث سوق النفط الدولية على ان صناعة النفط ليست صناعة محلية تركز اهتماماتها وجهودها وتطلعاتها على السوق المحلية، بل العكس فهي مرتبطة دوليا وذات أفاق وابعاد سياسية واقتصادية عالمية، لذا فان أي تطورات على الساحة الدولية ستؤثر على صناعة النفط، وبالتالي على اقتصادات الدول النفطية، بما ان العراق احد اهم الدول النفطية اذ أكدت الكثير من الدراسات والأبحاث جملة من العوامل تزيد من أهمية نفط العراق وتجعله ذات أهمية دولية كبيرة تثير اهتمام العالم.

من المتطلبات التي تفتقر إليها الصناعة النفطية العراقية سواء على المستوى الداخلي والدولي هي ضرورة فصل النفط عن السياسة ورفض فكرة الدولة الراعية والمالكة للنفط والمتصرفة بعوائده الذي يحول الدولة من نظام إدارة إلى قوة قمعية.

ولزيادة الطاقة الانتاجية وتأمين مصادر لتمويل صناعة النفط يمكن اللجوء إلى:

-عقود الخدمات وعقود المشاركة مع شركات وبيوت تمويل أجنبية.

- العمل على تطوير الحقول المكتشفة وغير المطورة والحقول المطورة جزئياً .

- فتح الأبواب أمام الاستثمار الأجنبي والقطاع الخاص في مجالات الإنتاج والتصفية والتوزيع والتسويق ممّا يسد النقص والفجوة الموجودة في الموارد المحلية المخصصة للاستثمار.

- إصلاح النظم الإدارية الذي يعزز من زيادة الإنتاج النفطي

-العمل على جذب الاستثمارات من الدول الإقليمية.

- تعزيز التعاون الإقليمي مع الدول المجاورة الذي يعمل على تطوير وتحديث صناعة النفط والغاز والتكرير والأسمدة والتوزيع والاستثمار.

- نقل التقنية لتقوية الموقف التفاوضي للشركات العراقية للوصول إلى أفضل الشروط

- الحصول على التكنولوجيا المتعذر اقناؤها

- تقوية القوى التفاوضية للشركات النفطية العراقية أمام الشركات العالمية وزيادة التنافس

---

ص64.

على النفط. [1]

**2-المقصد الثاني:** القطاع الزراعي والصناعي والحيواني وقطاع الخدمات.

أ-**القطاع الصناعي:**

إذا كان للحروب السابقة التي خاضها العراق أثر في تراجع الصناعة الوطنية فيه، فإن الاحتلال الأمريكي كان له الأثر الأكبر في تدمير البنية التحتية العراقية بالكامل بما فيها بنيته الصناعية، كما أن أغلبها تعرض لأعمال السلب والنهب والإتلاف عقب الإحتلال وبالتالي توقفت المنشآت الاستراتيجية الصناعية الكبرى عن العمل.

وما زال يعاني هذا القطاع نتيجة:

-الوضع الأمني الغير المستقر

-عدم توفر البنى التحتية السليمة.

-تكليف العناصر غير الكفؤة في إدارة القطاعات.

-الاستيراد الخارجي المنفلت وغياب الرقابة.

لكن خبراء إقتصاديون رأوا بضرورة إخراج البرامج والسياسات الاقتصادية المعدة للانتقال نحو اقتصاد السوق الحر من حالة الفوضى إلى المتغيرات الإقتصادية الكلية الذي يمكن أن تتبناه وزارة التخطيط العراقي.

ب-**القطاع الزراعي والحيواني:**

تستورد العراق المنتجات الزراعية من الدول المجاورة مثل الفواكه والخضروات، بينما يصدر الحبوب والتمور.

لقد تراجعت معدلات إنتاج القطاع الزراعي والحيواني وذلك لعدة أسباب منها تفشي الأمراض وشح الوقود والمياه فضلا عن ضعف االدعم الحكومي للثروة الزراعية الحيوانية لا سيما

---

[1] انظر: جان فرانسو، بانوراما 2000، **النفط والتعاون العربي**، تصدر عن منظمة اوابك، الكويت، 2000م، المجلد 26، العدد 93، ص143.**و** نور الدين فراج، **تمويل مشاريع النفط الغاز في الدول العربية**، النفط التعاون العربي، تصدر عن منظمة اوابك، 2000م، مجلد 24، العدد 85، ص26.

في شح الأمطار. [1]

لذلك يتطلب الأمر إعادة النظر بالتكنولوجيا المستخدمة خاصة فيما يتعلق بالري الزراعي الحديث، كما يتطلب الأمر إيجاد الحلول لمشكلة الملوحة ولا سيما في جنوب العراق، ويجب على الحكومة أن تعمل على دعم المزارعين ومدهم بالأسمدة والعمل، على رفع مستوى الإنتاجية بعد الموجة الهائلة التي تجتاح البلاد من عمليات الاستيراد الزراعي من دول الجوار للحيلولة دون إهمال المزارعين لأراضيهم. [2]

**ت-قطاع الخدمات:**

لقد انهارت مكونات القطاع الخدمي بشكل شبه كامل بعد احتلال العراق. وليس من غرابة في ذلك إذا ما علمنا أن البنية التحتية العراقية كانت هدفا محوريا من الأهداف العسكرية للاحتلال الذي وجه معظم جهده الحربي على هذا القطاع.

ويشمل هذا القطاع الخدمات المصرفية، السياحية، والنقل، حيث تعمل الدول على تسهيل حركة البضائع والأفراد عبر الحدود. [3]

وللخروج من المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي اعلنت السلطة السياسية عن عزمها تنفيذ خطة تخصيص شركات ومنشآت القطاع العام.

واعتمدت إلى اللجوء للحوكمة (Governance)[4] والتي تعني الحكم الرشيد او الادارة الرشيدة، والتي تهدف قواعدها وضوابطها إلى تحقيق الحماية للمساهمين وحملة الوثائق جميعا، مع مراعاة

---

[1] انظر: وليد عبد الرحمن، **اقتصاديات الشرق الأوسط،ص 235-250**.

[2] **انظر:** التقرير الإستراتيجي العراقي، **مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية**، العدد2،ص130.

[3] **انظر:** المصدر السابق، ص130.

[4] "هي مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين". انظر:

-Freeland, C.Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks, paper presented to: **Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development**, a conference organized by the Egyptian Banking Institute,Cairo, 2007, May 7-8.

مصالح العمل والعمال، والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة ، مما يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه، وتنمية المدخرات، وتعظيم الربحية، وإتاحة فرص عمل جديدة.

وبما أن من أبرز سمات الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن تتمثل في حركة السلع والخدمات ورأس المال والمعلومات والأيدي العاملة عبر الحدود الوطنية والإقليمية، وهي مرتبطة بتطور تكنولوجيات الاتصال التي أدت إلى جعل العالم يبدو وكأنه قرية صغيرة.

وهذه المميزات تتفق مع ما تدعو إليه منظمة التجارة العالمية(WTO) وتتناسق مع معطيات النظام الدولي الجديد الذي يتسم بهيمنة النظام الرأسمالي بمبادئه وقواعده على الاقتصاد العالمي. [1]

– **المطلب الثاني:** دراسة التبادل التجاري بين العراق والدول الاقليمية المجاورة.

إن استقرار التاريخ الاقتصادي للعراق يظهر أنّه لم يكن سلسلة مترابطة الحلقات، وإنما تاريخه يتصل وينفصل حسب تأثير التغيرات التي طرأت على جميع المراحل التي مر بها العراق بشكل يكون المشترك بينهما ضعيفا، على خلاف ما تتطلبه الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية من تماسك وتناغم بين جميع أجزائه، إذ إن للعراق معضلات اقتصادية كبرى بسبب الحروب والحصار القاسي والسيطرة المركزية

للدولة وعدم نمو القطاع الخاص العراقي، وتتمثل مشكلات العراق الاقتصادية على المستوى الداخلي بالديون والبطالة والتخلف الصناعي وضعف القطاع الزراعي والبنية التحتية المتهالكة والمدمرة وضعف وضعف القطاع الزراعي والبنية التحتية المتهالكة والمدمرة وضعف مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي. [2]

كما يعاني العراق من تحديات وأمراض خطيرة منها عدم وجود سياسة اقتصادية واضحة والأداء السيء وغير الكفؤ للجهاز التنفيذي بسبب التدني في المستوى المهني للعناصر الموجودة

---

[1] انظر: سوسن اسماعيل العساف، **امريكا تقيس وزنها في السياسة الدولية بثقل براميل النفط**، الامارات العربية المتحدة، مجلة الشروق، دار الخليج للطباعة، العدد 572، 2003م، ص65.

[2] انظر: **التقرير الإستراتيجي العراقي الثاني**، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العراق، بغداد، العدد الثاني، 2009م، ص 128.

في الإدارة، وغياب الملكات المؤهلة والقادرة على إدارة الدولة، والفساد الإداري والمحاصصات التي تتراجع معها القدرة المهنية والأدائية. [1]

لكن الموارد الطبيعية الواسعة والسوق الناشئة التي يمتلكها العراق له تأثير كبير على الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، هناك تحديات كبيرة تواجه الاستثمارات الأجنبية في البلاد، مثل الاستقرار السياسي والأمني، والبنية التحتية الضعيفة، والقوانين واللوائح المعقدة.

وتعد العلاقات السياسية والاقتصادية من أبرز المظاهر التي تشكل مكانة الدولة وهيبتها على الصعيد الإقليمي والدولي، ذلك أن هذه العلاقات تشكل مصدرا مهما لديمومة الدولة وقدرتها على مواجهة التحديات والمشكلات خصوصا في ظل مبدأ الاعتمادية المتبادلة الذي يسود عالم اليوم. [2]

لم يستطع الاقتصاد العراقي تكوين فكر وسياسة اقتصادية واضحة وسليمة تتركز على المشاريع الإنتاجية التي توفر للمواطن ما يحتاجه من السلع والخدمات الضرورية اليومية وانما اهتمامها على الصناعات العسكرية.

كما أن قصور الإنتاج المحلي لمعظم القطاعات الاقتصادية كان حائلا دون تلبية الطلبات المحلية.

وقد عملت الحكومات المتعاقبة بعد الاحتلال من السعي لإعادة النهوض بالاقتصاد العراقي، الأمر الذي يتطلب الانفتاح على دول الجوار الاقليمي.

لذا فإن التبادل التجاري بين العراق والدول المجاورة له تأثير كبير على الاقتصاد العراقي والعلاقات السياسية في المنطقة. [3]

وعبر الاتفاقيات التجارية مع الدول المجاورة يقوم العراق بتعزيز التعاون الاقتصادي والتنمية المستدامة.

كما أن منظمة (WTO) تعمل على تقوية الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة من

---

[1] انظر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2005م، ص 310.

[2] انظر: عاطف قبرصي و علي قادري، **إعادة بناء العراق: إستراتيجيات التنمية في ظل الأزمات**، المستقبل العربي، أيلول،2003م، العدد295، ص 47-48.

[3] انظر: سامي الجبوري، **الاستثمارات الأجنبية في العراق: تحديات وآفاق**، ص 45-60.

جميع القيود، ورفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء، وزيادة الطلب على الموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل لها، وتوسيع وتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية، والمساعدة في حل المنازعات بين الدول والإدارة الآلية للسياسات التجارية، والتعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى لتحقيق الانسجام بين السياسات التجارية والمالية والنقدية. [1]

كما تهدف المنظمة إلى جمع الدول في منتدى يتباحث فيه الأعضاء في شتى الأمور التجارية، وتؤمن اجتماعات اللجان الفرعية في المنظمة الفرص للقاءات الدائمة بين ممثلي الأعضاء لمناقشة المشاكل المهمة ومواكبة التطورات في شؤون منظمة التجارة.

وتلعب الشفافية دورا مهما في تسهيل المعاملات التجارية بين الدول خاصة مع تعدد التشريعات وتنوع القطاعات التجارية والابتكارات، كما تعمد المنظمة بوضع تشريعات قانونية ثابتة للقيام بمشاريع تجارية ضخمة.

وكون العراق عضو في هذه المنظمة فهذا يعني أن يكون له نفاذ آمن ومستقر ورقابة على الصادرات العراقية، والعمل على نقل التكنولوجيا والمعرفة الفنية إليه.

لذلك انتهجت الحكومة العراقية سياسة الخصخصة بتحويل بعض ممتلكات القطاع العام الى الخاص بهدف دعمه واعطائه دوراً في الحياة الاقتصادية.

ونجد أن العلاقات الاقتصادية بين إيران والعراق مثلا، تتجه إلى مزيد من التطور،

وأمّا عن سوريا فيعد العامل الاقتصادي محددا رئيسيا في علاقتها بالعراق،

ذلك لأنّها تعول كثيرا في علاقتها مع بغداد لتخطي أزماتها الاقتصادية. [2]

أمّا بالنسبة للأردن فقد عُقدت اتفاقيات بين البلدين تعمد على تأمين النفط للأردن بأسعار مخفضة على أن يكون الأردن المنفذ الخارجي للإقتصاد العراقي إذ يقوم قسم كبير من العراقيين باستثمار أموالهم في الأردن.[3]

وأمّا بالنسبة لدول التعاون الخليجي هناك اتفاقيات في التعاون المشترك ومنها تأسيس

---

[1] انظر: وزارة التجارة، **جدوى انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية**، دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية، قسم منظمة التجارة العالمية، 2011م، ص 3-5.

[2] انظر: محمود علي الداوود، **الخليج العربي والعلاقات الدولية**، بغداد، دار ومكتبة عدنان، 2017م، ص275.

[3] انظر: مجموعة باحثين، **قراءة في العلاقات الاقتصادية للعراق بدول الجوار وإمكانية تطويرها**، أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، 2008م، ص 43-48.

البنوك والشركات وإقامة معارض إعادة إعمار العراق، والتعاون في تزويد العراق بالوقود، وفتح الخطوط الجوية بين العراق وبعض دول مجلس التعاون الخليجي مثل دولة الإمارات العربية المتحدة. فضلا عن مشروعات إعادة الإعمار الخاص بالبنية التحتية العراقية، كبناء المستشفيات والجامعات والمطارات المدنية وغيرها من المشروعات التي تحتاج إلى وقت طويل.

واتخذت العراق مواقف مشابهة أيضاً، ومن هنا يتضح لنا أهمية الجوار الإقليمي للعراق إلى صدارة الأحداث والمواقف المتعلقة بالملف العراقي وبات مستقبل العراق الأمني والسياسي وليس الاقتصادي فقط مرتبطاً عضوياً بجواره الإقليمي.

كما أن تعزيز التبادل التجاري يرتكز على مكافحة الإرهاب وذلك من خلال من خلال تدريب وتجهيز القوات الأمنية وتحديث المعدات.

وتحسين البنية التحتية، وتبسيط القوانين الجمركية، وتعزيز الأمن كل هذا يدعم التطور في كل المجالات.

وهو يعمل بجد على تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة وذلك بالتعاون مع القوى الدولية مثل الولايات المتحدة والتحالف الدولي لمكافحة الإرهاب لتعزيز الجهود الأمنية والاستخباراتية.

تعمل الحكومة العراقية أيضًا على تعزيز الوعي بأهمية مكافحة الإرهاب عبر برامج تعليمية وتثقيفية تهدف إلى نشر ثقافة السلام والتسامح، كما يعمل على إعادة بناء مؤسساته الأمنية والسياسية، وذلك بالتعاون مع الدول المجاورة والمنظمات الدولية لمواجهة التهديدات الإرهابية المختلفة. [1]

وقد شارك العراق في المنظمات الإقليمية مثل الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وذلك لتعزيز الحوار والتعاون بين الدول.

كما تهدف المبادرات التنموية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، مما يساهم في تعزيز التوازن الإقليمي. [2]

---

[1] انظر: فؤاد عبد الله، **تحديات مكافحة الإرهاب في العراق**، مقال من مجلة الدراسات الأمنية، 2021م، ص 98-115.

[2] انظر: محمد الجبوري، **الأمن والتنمية في العراق**، دار الفكر العربي، 2019م، ط1، ص 150-170.

## الخاتمة

وفي الختام، يمكن القول بأن انفتاح العراق على الدول الإقليمية يحمل في طياته العديد من الفرص التي يمكن أن تسهم بشكل كبير في تحقيق الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي:

– يجب العمل على تأمين الاستقرار الأمني للبلاد والقضاء على المنظمات الإرهابية.

– العمل على تعزيز مكانة العراق في المنطقة كدولة فاعلة.

– فتح آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي وذلك بتوسيع التعاون بين الدول المجاورة.

–استكشاف الإمكانيات التي تساعد العراق على بناء مستقبل مزدهر ومشرق.

– من الضروري أن تواصل الحكومة العراقية تعزيز العلاقات الإقليمية.

– بناء شبكة واسعة من العلاقات المتطورة على الصعيد الاقتصادي والأمني والسياسي والعلمي والاجتماعي وعلى أساس تعزيز علاقات التعاون المتبادل مع دول المجاورة لربط المصالح العراقية والمتمثلة بضمان أمن العراق واستقراره

– الانفتاح مع كل القوى الدولية وبما يرفد عملية بناء الدولة العراقية الحديثة بوتائر دعم متواصلة في الميادين السياسية والتجارية والاستثمارية والأمنية

– لا يتحقق اقتصاد السوق في ظل ثروة نفطية تهيمن عليها الدولة لتبقى منفقة أي تبقى مالكة .

– ضرورة الأخذ بالمواد الدستورية وترجمتها إلى قوانين مفعلة تفضي إلى تبنى وفق معطيات التحول الاقتصادي والحرية الاقتصادية وتمكين القطاع الخاص وتقليص دور الدولة وانسحابها من المجالات الإنتاجية لصالح القطاع الخاص، وكذلك وفق معطيات التحول الإداري نحو اللامركزية وتمكين الأقاليم والمحافظات من التحرر من الروتين الإداري المركزي لصالح خلق مناطق تنموية مكانية تكون سريعة وفاعلة في إيجاد تنمية مستدامة.

– تعزيز التعاون مع الدول الإقليمية لتطوير حقول النفط وزيادة الإنتاج.

– الاستثمار في تحديث البنية التحتية النفطية مثل المصافي وخطوط الأنابيب لتحسين الكفاءة والإنتاجية.

– الاستفادة من التقنيات الحديثة في صناعة النفط من خلال الشراكات مع الشركات الأجنبية.

– تنويع أسواق التصدير لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وضمان تدفق الإيرادات النفطية.

– توفير برامج تدريبية متقدمة للعاملين في قطاع النفط لرفع كفاءتهم وزيادة الإنتاج.

– تطوير إطار قانوني وتنظيمي مشجع للاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط.

– تنفيذ مشاريع تركز على الاستدامة البيئية في قطاع النفط للحد من التأثيرات السلبية على البيئة.

وأخيراً نسأل الله ﷻ أن نكون قد وفقنا في التبليغ والتنبيه قدر المستطاع من خلال هذا البحث راجين من الله القبول.

والحمد لله ربّ العالمين.

## قائمة المصادر والمراجع


-ألبيرك بوشر، **تاريخ الآشوريين**، الولايات المتحدة الأميركية، مطبعة جامعة ستانفورد، 1991م، ط2

-أحمد عبد الجبار، **تحولات السياسة والأمن في العراق وتأثيراتها الإقليمية**، مقال من مجلة الشؤون الدولية، 2022م

-أحمد محمد، **العلاقات العراقية-التركية: بين التعاون والتوتر**، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2018م، ط2

-الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2005م

-**التقرير الإستراتيجي العراقي الثاني**، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العراق، بغداد، العدد الثاني، 2009م

-**التقرير الإستراتيجي العراقي**، العدد الأول، 2008م.

-التقرير الإستراتيجي العراقي، **مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية**، العدد2، 2008م.

-جان فرانسو، بانوراما 2000، **النفط والتعاون العربي**، تصدر عن منظمة اوابك، الكويت، 2000م، المجلد 26، العدد 93

-جمال ناصر جبار الزيداوي، **دراسات دستورية، بغداد**، مركز العراق للدراسات، دار الصنوبر، 2009م، ط1

-جورج كيرك، **التاريخ الموجز لبلاد ما بين النهرين**، الولايات المتحدة الأميركية، مطبعة جامعة شيكاغو، 1965م

-خضير عباس النداوي، **السياسة النفطية في العراق بعد 2003 بين المحددات السياسة والأبعاد الاقتصادية**، الإمارات العربية المتحدة، دبي، آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، أيار 2010م، العدد68

-سامي الجبوري، **الاستثمارات الأجنبية في العراق: تحديات وآفاق**

- سوسن اسماعيل العساف، **امريكا تقيس وزنها في السياسة الدولية بثقل براميل النفط**، الامارات العربية المتحدة، مجلة الشروق، دار الخليج للطباعة، العدد 572، 2003م.

-صموئيل نوح كريمر، السومريون: **حضارة بلاد الرافدين الأولى**، الولايات المتحدة الأميركية، مطبعة جامعة شيكاغو، 1963م، ط2

-عاطف قبرصي و علي قادري، **إعادة بناء العراق: إستراتيجيات التنمية في ظل الأزمات**، المستقبل العربي، أيلول،2003م، العدد295

-فؤاد عبد الله، **العلاقات العراقية-السورية: تاريخ من التوتر والتعاون**، دار الكتب العلمية، 2015م، ط1

-فؤاد عبد الله، **تحديات مكافحة الإرهاب في العراق**، مقال من مجلة الدراسات الأمنية، 2021م

-فيليب إيريس، **تاريخ العراق الحديث**، المملكة المتحدة، مطبعة جامعة كامبريدج، 1984م، ط3

-فيليب إيريس، **تاريخ العراق الحديث**، مطبعة جامعة كامبريدج، 1984م، ط3

-ليونارد ويلسون، **البابليون وتاريخهم**، المملكة المتحدة، مطبعة جامعة أوكسفورد، 1973م، ط1

-مجموعة باحثين، **قراءة في العلاقات الاقتصادية للعراق بدول الجوار وإمكانية تطويرها**، أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، 2008م

-محمد الجابري، **العراق بعد الغزو: تحديات وآفاق**، دار النشر العربي، 2010م، ط1

-محمد الجبوري، **الأمن والتنمية في العراق**، دار الفكر العربي، 2019م، ط1

-محمود علي الداوود، **الخليج العربي والعلاقات الدولية**، بغداد، دار ومكتبة عدنان، 2017م.

**المعجم الوسيط**، القاهرة، مجمع اللغة العربية، 2011م

- نور الدين فراج، **تمويل مشاريع النفط الغاز في الدول العربية**، النفط التعاون العربي، تصدر عن منظمة اوابك، 2000م، مجلد 24، العدد 85

-وزارة التجارة، **جدوى انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية**، دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية، قسم منظمة التجارة العالمية، 2011م

-وليام كليفلاند، **تاريخ الشرق الأوسط الحديث**، مطبعة جامعة أوكسفورد، 2013م، ط6

-وليد عبد الرحمن، **اقتصاديات الشرق الأوسط**

**المصادر الأجنبية**

- Talcott Parsons, **Structure and process in modern societies**, New York Free- Press 1960.

-Freeland, C.Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks, paper presented to: **Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development**, a conference

organized by the Egyptian Banking Institute,Cairo, 2007, May 7-8.